ترجمـــــــــــــــات |
مـن العـــدد ٣١ | ربيع الاول | كانون الثاني | ٢٠١٥

نفـط العـــــــراق بين المركز والاقليـــــــــــــــم

ترجمة: المعهد العراقي للحوار

نفط العراق بين المركز والاقليم

ترجمة: المعهد العراقي للحوار

في ما يلي دراستان، الأولى تحمل عنوان (إنجاح صفقة توليد العائدات العراقية) نشرها معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، والثانية (خمسة أسباب للاتفاق النفطي العراقي – الكردي) لمعهد بروكينغز.

تستعرض الدراستان بالتحليل أسباب وظروف الاتفاق النفطي الأخير بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان. وبالتأكيد فإن الدراستين تعبران عن وجهة نظر أمريكية يطرحها كل من مايكل أوهانول وكينيث بولاك، لذا قررنا نشرهما كما هما ونترك للقارئ والباحث الحصيف تحليلهما..

١- إنجاح صفقة توليد العائدات العراقية

مايكل نايتس / معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

في الأول من كانون الأول/ديسمبر، أجرت الحكومة العراقية الاتحادية و»حكومة إقليم كردستان» ثلاث جولات من المفاوضات في بغداد بشأن تقاسم عائدات النفط في ميزانية عام ٢٠١٥.

وقد أتت المحادثات تتويجاً لثلاثة أشهر من المباحثات المكثفة بين القادة الاتحاديين والقادة الأكراد، والتي أعقبت أكثر من عام من المباحثات بين

الجانبين بدعم من الولايات المتحدة.

وقد جاء الاتفاق أيضاً على خلفية الظروف المالية الصعبة جداً التي يمر بها العراق، والناجمة عن هبوط أسعار النفط.

يُشار إلى أن الترتيبات التي نتجت عن المباحثات هي قبل كل شيء عبارة عن صفقة قائمة على «توليد العائدات» أكثر من كونها اتفاقاً قائماً على «تقاسم العائدات»، لأنه تمت صياغتها بعناية لتوليد عائدات جديدة لكل من بغداد والأكراد.

مسودة الاتفاق بين بغداد و«حكومة إقليم كردستان»

في معظم السنوات منذ سقوط نظام صدام حسين، كانت الحكومة الاتحادية العراقية تضع نموذجاً تقليدياً لتقاسم العائدات مع «حكومة إقليم كردستان» – الكيان الإقليمي الذي يشمل ثلاثاً من المحافظات العراقية الثماني عشرة. واستناداً إلى تقديرات الأمم المتحدة التي تشير إلى أن الأكراد يشكلون ١٧ بالمائة من سكان العراق، كان الأكراد يتلقون ١٧ بالمائة من صافي عائدات الدولة العراقية (إجمالي العائدات ناقص المصاريف السيادية مثل دفعات الجيش ودفعات الحكومة الاتحادية لمقاولي النفط). ونتيجة لذلك، كانت حصة الأكراد من إجمالي العائدات العراقية تبلغ في الواقع حوالي ١١ بالمائة، وكانت تنخفض عاماً بعد عام مع تزايد النفقات السيادية. وفي إطار تصيّد الأخطاء على الصعيد المالي المتبادل بين بغداد وإربيل حول تقاسم العائدات، بدأ الأكراد بإنتاج النفط وتصديره بشكل مستقل. لذا سعت بغداد إلى إجبار الأكراد على إدراج هذا النفط في نظام التصدير الاتحادي الذي تديره شركة تسويق النفط الحكومية «سومو»، وذلك من خلال تضمين أحكام جزائية في ميزانيتَي العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤ تنص على حجب تحويلات

الميزانية الشهرية الكردية في حال لم تتلقَّ شركة «سومو» الكميات المحددة من النفط.

وفي أوائل عام ٢٠١٤، اتخذت حكومة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي تدابير لتنفيذ هذا التهديد، مما دفع الأكراد إلى حافة الإفلاس، والتي أدّت بدورها إلى زيادة صادراتهم النفطية المستقلة إلى ٣٠٠ ألف برميل يومياً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. يُذكر أن هذا المسار المستقل من مبيعات النفط قد حقق نجاحاً كبيراً في عام ٢٠١٤.

فمن بين شحنات الصهاريج الست والعشرين من النفط الخام التي قامت «حكومة إقليم كردستان» بتصديرها بحلول الأول من تشرين الثاني/نوفمبر، تم شراء خمسٍ وعشرين شحنة وتحويل ثمنها إلى الحسابات المصرفية التي يديرها الأكراد.

وتصدّر «حكومة إقليم كردستان» في الوقت الحالي حوالي ٣٠٠ ألف برميل يومياً من النفط الخام من خلال مجموعة من خطوط الأنابيب وصادرات عن طريق الشاحنات. وهذا يعني أنه بعد خصم مختلف المصاريف، بما في ذلك تكاليف المقاولين، يمكن لـ«حكومة إقليم كردستان» أن تحصل الآن على عائدات شهرية تبلغ حوالي ٣٨٠ مليون دولار، مقابل متطلباتها الشهرية للرواتب التي تبلغ حوالي ٦٧٠ مليون دولار.

وفي ظل محادثات المصالحة التي تدعمها الولايات المتحدة، شقّت بغداد و«حكومة إقليم كردستان» طريقهما ببطء وحذر نحو التوصل إلى اتفاق لتقاسم العائدات خلال معظم العام الماضي. وقد تم تقريباً الكشف عن صفقة في آذار/مارس ٢٠١٤ تسمح في إطارها «حكومة إقليم كردستان» بتسويق نفطها بشكل مشترك، شرط أن تزيد بغداد حصة كردستان من إجمالي العائدات العراقية من خلال اقتطاع مبلغ ١٤ مليار دولار من تكاليف

النفط الاتحادية من النفقات السيادية العراقية. وبعد ذلك، في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، قامت «حكومة إقليم كردستان» بتفعيل مبادرة لبناء الثقة تم التخطيط لها منذ فترة طويلة، تزوّد بموجبها «حكومة كردستان» ١٥٠ ألف برميل من النفط يومياً لشركة «سومو» في ميناء جيهان التركي للأيام الخمسة عشر الأخيرة من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، مقابل دفعة قدرها ٥٠٠ مليون دولار تُقدَّم مرة واحدة إلى «حكومة إقليم كردستان».

ولا بد للاتفاق الجديد الذي أُبرم في الأيام الأخيرة أن يُصاغ في مشروع قانون الميزانية العراقية لعام ٢٠١٥، وأن يوفر حوافز قوية لكل من بغداد و«حكومة إقليم كردستان» لإعادة دمج أنشطتهما الخاصة بإنتاج النفط وتصديره.

• على ماذا ستحصل بغداد: يتضمن مشروع الصفقة التزام «حكومة إقليم كردستان» بتوفير ٢٥٠ ألف برميل يومياً من نفط «حكومة إقليم كردستان» المخصص للتصدير إلى شركة تسويق النفط («سومو») في ميناء جيهان، تبيع بموجبه شركة «سومو» النفط باستخدام نفس الآليات المستخدمة لبيع النفط الآتي من البصرة أو أي مكان آخر في الأجزاء التي تديرها الحكومة الاتحادية في العراق. وتوافق «حكومة إقليم كردستان» أيضاً على تسهيل عملية تصدير شركة «سومو» لـ ٣٠٠ ألف برميل من النفط يومياً من حقول نفط كركوك التي تخضع لإدارة الحكومة الاتحادية، إذ لا يمكن لهذا النفط أن يصل إلى موانئ التصدير عبر الأراضي الاتحادية بسبب انعدام الأمن، ونظراً إلى تدمير البنية التحتية لخط الأنابيب بين كركوك والموصل.

وبدلاً من ذلك، قد يتم تصدير نفط كركوك إلى تركيا عبر شبكة أنابيب «حكومة إقليم كردستان» الداخلية الآمنة.

فهذه الصادرات الجديدة المجمعة المتمثلة بـ ٥٥٠ ألف برميل يومياً ستحقق إيرادات أقل بقليل من مليار دولار شهرياً لبغداد.

وكبادرة حسن نية، تقدم «حكومة إقليم كردستان» بالفعل لشركة «سومو» ١٥٠ ألف برميل يومياً من نفط «حكومة إقليم كردستان» المخصص للتصدير في ميناء جيهان للفترة المتبقية من عام ٢٠١٤.

• على ماذا ستحصل كردستان: في بادرة متبادلة لإظهار حسن النية، ستقدم بغداد لـ«حكومة إقليم كردستان» دفعة جديدة بقيمة ٥٠٠ مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ لتخفيف الضغط على الميزانية على المدى القريب. وطوال عام ٢٠١٥، سيشهد الأكراد إعادة إتمام تحويلات الميزانية الشهرية الخاصة بهم من بغداد.

(وإذا سمحت أسعار النفط بحصول العراق على «قيمة صافية» تبلغ ٦٠ دولاراً للبرميل – أي صافي العائدات بعد تكاليف الإنتاج – وإذا كان حجم الصادرات العراقية ضمن النطاق المتوقع، وهو حوالي ثلاثة ملايين برميل يومياً، سيحصل الأكراد على نحو ٦٠٠ مليون دولار شهرياً).

ولم يتمكن الأكراد من الوصول إلى وضع حدّ للنفقات السيادية أو تخفيضها بشكل كبير، إلا أنهم سيحصلون، وللمرة الأولى، على حوالي ١٠٠ مليون دولار كرواتب شهرية لمقاتليهم من قوات «البشمركة» كبند من ميزانية وزارة الدفاع العراقية، إلى جانب التحويلات الشهرية الخاصة بهم من الميزانية الاتحادية. وبالإضافة إلى هذه البنود المتفق عليها، يبرز احتمال كبير بأن تحافظ «حكومة إقليم كردستان» ضمنياً على سيطرتها على جميع إنتاج النفط في أراضيها الذي يزيد على ٢٥٠ ألف برميل يومياً، الذي ستنقله يومياً لشركة «سومو».

وهذا الفائض هو حالياً ١٥٠ ألف برميل يومياً، ويمكن أن يصل إلى ٢٥٠ ألف برميل يومياً بحلول النصف الثاني من عام ٢٠١٥.

وبعد تلبية متطلبات التكرير المحلية لحوالي ١٢٠ ألف برميل يومياً، سيقوم

الأكراد بشكل مستقل بتصدير الباقي وتحقيق المزيد من العائدات على هذا النحو، علماً أن جزءاً منها سيستخدم لدفع المبالغ المستحقة للمتعاقدين معهم، والذين لا يشملهم بند تكاليف النفط الاتحادية.

دعم الولايات المتحدة لعملية التنفيذ

بعد أن تم التوصل إلى اتفاق الثاني من كانون الأول/ديسمبر بين رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي ورئيس الوزراء في «حكومة إقليم كردستان» نيجيرفان بارزاني، من خلال المساعدة الحيوية التي قدمها وزير النفط العراقي عادل عبد المهدي، يحتاج هذا الاتفاق الآن إلى الحصول على موافقة الجهاز السياسي العراقي وإضفاء الطابع المؤسساتي عليه في ميزانية عام ٢٠١٥ المقبلة. وتشمل الإنجازات المهمة والتحديات الرئيسية ما يلي:

• صياغة ميزانية عام ٢٠١٥: غالباً ما تكمن المشاكل في التفاصيل، والآن يجب استخدام صيغة معيّنة في كتابة قانون الميزانية الجديدة من قبل لجنة خاصة مكلّفة بصياغة التشريع.

ومن أجل الوصول إلى أفضل فرصة للنجاح، تحتاج الميزانية إلى إعطاء السياسيين العراقيين أكبر قدر ممكن من حرية التصرف لتحقيق الأهداف المتفق عليها حول حجم النفط.

وقد يعني هذا التطرق برفق إلى قضايا مثل استخدام «حكومة إقليم كردستان» للفائض من إنتاج النفط الذي يتعدى ٢٥٠ ألف برميل يومياً.

وكما أشرنا سابقاً، فقد شملت ميزانيتا العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤ بشكل مماثل بنوداً جزائية في حال عدم تسليم «حكومة إقليم كردستان» للنفط. وقد تؤدي الجهود الجديدة التي تشمل اعتماد لغة صارمة في ميزانية عام ٢٠١٥ إلى إخراج المبادرة عن مسارها.

فقد شاركت جميع الأطراف في الاتفاق الحالي طوعاً نظراً إلى الحاجة الاقتصادية المشتركة، والمدفوعة إلى حد كبير باعتبارات محلية عراقية وليس الضغط الدولي، خلافاً لمبادرات تقاسم العائدات السابقة. وبالتالي يمكن أن يتحمل الجانبان التشديد على الآثار الإيجابية وإثبات حسن النية من دون اللجوء إلى التهديد بالعقاب.

وبشكل عام، يتوجب على الولايات المتحدة تقديم مساعي توسطها الحميدة أثناء عملية الصياغة بهدف تسوية سوء الفهم وتوجيه جميع الأطراف لإبقاء لغة الميزانية لغة إيجابية لا تفرط في التفاصيل.

• المصادقة على الميزانية: لا بد أن يحظى قانون الميزانية بمصادقة الأغلبية البسيطة في مجلس النواب العراقي الذي يضم ٣٢٨ مقعداً.

كما يجب على الولايات المتحدة أن تدعم جميع الجهود التي تبذلها حكومة الرئيس العبادي للتوصل إلى إجماع في الآراء حول الميزانية.

فالمحافظات الخمسة عشر خارج «حكومة إقليم كردستان» ستشكل مصدراً محتملاً للمعارضة، وهي التي تتلقى الخدمات من خلال الوزارات الاتحادية وتحظى بتحويلات مباشرة لنصيب الفرد من الحكومة الاتحادية أقل بكثير من تلك التي تتلقاها «حكومة إقليم كردستان». (وتموّل إربيل الوزارات الخاصة بها من خلال التحويلات الشهرية).

أما المحافظات المنتجة للنفط مثل البصرة، فقد تظهر استياءً بشكل خاص نظراً إلى أنها تنتج النفط، ولكن لا يمكنها بيع أي جزء منه بشكل مباشر كما يفعل الأكراد.

لذا يجدر بالمسؤولين الأمريكيين والأطراف الدولية الأخرى طمأنة تلك المحافظات بأنها ستدعم مطالبها بتلقي إتاوات البترودولار، أي قيمة النفط المُشترى بالدولار الأمريكي، في الميزانية والاستثمار الأجنبي المباشر،

وستساعد في تطوير قدرات إدارة المشاريع على مستوى المحافظات.

وبشكل مماثل، يمكن للولايات المتحدة تقديم المشورة والمساعدة للخطط الناشئة للحكومة العراقية من أجل إنشاء مصارف تنمية تجارية وصناعية ممولة من «البنك المركزي العراقي» بغية تقديم القروض للشركات المحلية في المحافظات.

• الإبقاء على الاتفاق فاعلاً: ستحتاج أي صفقة بين بغداد و«حكومة إقليم كردستان» إلى عملية رصد للثغرات التي قد تظهر أثناء التنفيذ. فمع تولي كردي، وهو هوشيار زيباري، وزارة المالية العراقية، ومع التحويلات الشهرية التي تتدفق تلقائياً بمجرد الموافقة على الميزانية، قد لا يكون تنفيذ الصفقة معقداً أو هشاً جداً.

إن دفع رواتب «البشمركة» الشهرية يضيف عنصراً يمكن أن يخضع للتأخير بسبب سياسة بغداد، نظراً إلى أنه لا بد من الحصول على موافقة وزير الدفاع على كل دفعة. وبالتالي، على الولايات المتحدة أن تستخدم نفوذها كشريك كبير في التعاون الأمني لتتبع هذه الدفعات عن كثب بغية منع حصول أي تدهور في الأوضاع.

• التعامل مع تقلب أسعار النفط: إذا كان متوسط سعر النفط العراقي ٧٠ دولاراً، فإن العائد الصافي للعراق هو ٦٠ دولاراً. في هذه الحالة، تُقر مسودة الاتفاق بحصول «حكومة إقليم كردستان» على أقل بقليل من ٦٩٠ مليون دولار شهرياً من بغداد، أي ٦٠٠ مليون دولار في تحويلات الميزانية، إضافة إلى مبلغ ٨٨,٥ مليون دولار في رواتب قوات «البشمركة».

وقد تسمح مسودة الاتفاق أيضاً لـ«حكومة إقليم كردستان» بتلقي نحو ٣٠٠ مليون دولار من صادرات النفط الشهرية المستقلة بحلول منتصف عام ٢٠١٥.

وهذه المبالغ ستكون أكثر من كافية لتغطية الرواتب الشهرية لـ«حكومة إقليم كردستان»، والتي كما أشرنا تبلغ حوالي ٦٧٠ مليون دولار.

وفي إطار سيناريو تنخفض فيه أسعار النفط إلى ٤٠ دولاراً (مع قيمة صافية للعراق بحوالي ٣٠ دولاراً للبرميل)، ستعاني بغداد و«حكومة إقليم كردستان» على حد سواء من نقص خطير في التمويل.

والأهم من ذلك، أن الوضع قد يُغري الأكراد بالانسحاب من الصفقة بهدف الحصول على عائدات إضافية تبلغ حوالي ١٧٠ مليون دولار شهرياً عن طريق بيع جميع نفط «حكومة إقليم كردستان» وكركوك الخام بشكل مستقل، إذا افترضنا أنهم سيستمرون بالتمتع بإمكانية الوصول إلى ذلك وبموافقة تركيا، التي سيحصلون منها من خلال هذه العملية على ٦٨٥ مليون دولار شهرياً، مقارنة بحوالي ٥١٥ مليون دولار شهرياً يحصلون عليها بموجب الصفقة.

لذا، على الولايات المتحدة أن تولي اهتماماً كبيراً لحسابات كلا الجانبين، لا سيما إذا كانا يخضعان لضائقة مالية شديدة بسبب المزيد من الانخفاضات في أسعار النفط.

وفي هذا السياق، تُشكّل تركيا أفضل وسيلة للضغط على الأكراد للتخلي عن أي تحركات مزعزعة للاستقرار في محيط كركوك.

تصدير نفط كركوك: يشكّل تصدير شركة «سومو» للنفط الخام الآتي من كركوك عنصراً أساسياً لضمان تحقيق بغداد مصالح مالية من خلال الصفقة، ولكن رفع صادرات كركوك إلى ما يصل إلى ٣٠٠ ألف برميل يومياً لن يكون سهلاً. فمنذ شهر تموز/يوليو، استخرجت «حكومة إقليم كردستان» أكثر من ١٢٠ ألف برميل يومياً من حقلي «باي حسن» و«آفانا»، وهما حقلا نفط كانا تاريخياً خاضعين لإدارة «شركة نفط الشمال» التابعة للحكومة الاتحادية، كما

أن معظم المسؤولين العراقيين يعتبرونهما «حقلي كركوك».

وليس هناك شك في أنه ستبرز مطالبات خلال عام ٢٠١٥ بإعطاء شركة «سومو» من جديد إمكانية الوصول إلى النفط في هذه الحقول.

كما ستسعى بغداد أيضاً إلى الحصول على المساعدة من شركات نفط عالمية بهدف زيادة الإنتاج في ما تبقى في حقل «بابا كركر» الذي تديره «شركة نفط الشمال»، وهو تدخّل عارضه الأكراد في السابق نظراً إلى حالة كركوك المتنازع عليها.

وفي المقابل، قد يسعى الأكراد إلى لعب دور أكبر في «شركة نفط الشمال». وقد تُثبت الوساطة الأمريكية أنها قيّمة جداً في حل النزاعات وإيجاد أرضية مشتركة في هذه المواقع الحساسة.

وتمثّل مسودة الاتفاق التي أُعلن عنها في ٢ كانون الأول/ديسمبر خطوة شجاعة من قبل رئيسي الوزراء العبادي وبارزاني، اللذين يحظيان بدعم متمكن من وزيري النفط عبد المهدي من الحكومة العراقية الاتحادية، وآشتي هورامي من جانب الأكراد.

يُذكر أنه من الممكن أن يستخدم الطرفان الاتفاق بطريقة أنانية لتخفيف الضغوط المالية والسياسية على المدى القصير، من دون أي التزام حقيقي بتطبيق الاتفاق خلال عام ٢٠١٥.

ولكن في حال حظي الاتفاق بالشعبية وجرت تطبيقه، يمكن أن نشهد بعض النتائج الإيجابية جداً الناتجة عن توقيع صفقة عملية لزيادة العائدات إلى أقصى حد وتقاسمها في عام ٢٠١٥.

وسيؤدي تصدير ٥٥٠ ألف برميل من النفط يومياً إلى دعم اقتصاد الحرب في العراق، وهو اقتصاد مرهق بشدة.

ويمكن تعزيز التعاون في الحرب ضد تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» إلى أقصى حد، وتحسين فرص استعادة الحكومتين الاتحادية والكردية للموصل في النصف الأول من عام ٢٠١٥.

وبالتالي، قد يؤدي ذلك ليس فقط إلى بقاء نسيج المجتمع العراقي الأساسي متماسكاً، بل إلى تعزيزه من خلال تجربة ناجحة في تقاسم السلطة بين أطياف المجتمع.

وكما قال وزير النفط عادل عبد المهدي في «قمة مجلس الأطلسي» في إسطنبول في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر: «منذ إنشاء العراق والنفط يشكّل سبباً للحروب والنزاعات، ونحن الآن نريد أن يكون سبباً للسلام والتعاون».

٢- خمسة أسباب للاتفاق النفطي العراقي ـ الكردي

كينيث م. بولاك ـ معهد بروكينغز

يمثل الاتفاق الأخير بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان حول تصدير النفط وإيراداته خطوة هامة للعراق، بالرغم من أن لا أحد ينبغي أن يتوقع أن هذا من شأنه أن ينهي الخلافات حول الحدود بين بغداد وأربيل، لكن على الأقل، وحتى الآن، أراح الجميع.

سيتمكن الكرد من بيع نفطهم ويحصلون على ١٧٪ من الموازنة الفدرالية (نظرياً، تم تسليم ما يعادل ١١–١٢٪ من حصتهم فقط)، وسوف يحصلون على اعتراف بضمان بسيطرتهم على كركوك.

هذه النقطة الأخيرة مهمة جداً بالنسبة للكرد، والذين يشيرون إلى كركوك بأنها «قدسهم».

حصلت الحكومة المركزية على علاقة وظيفية مع حكومة إقليم كردستان، إذ التزم الكرد حسب الاتفاق بتوزيع إيراداتهم من نفط الإقليم إلى الميزانية

الفدرالية، وتصدير نفطهم ضمن سياسة التسويق العامة للحكومة المركزية — عبر سومو (شركة تسويق النفط العراقية). مجدداً، تعد النقطة الأخيرة تنازلاً أساسياً من الحكومة المركزية.

من المهم أن نفهم لماذا حدث هذا الاتفاق الآن بعد سنوات عديدة من الجمود، فهناك خمس محاور جوهرية لهذا التطور، وهي:

١- اعتراض الأتراك على استقلال الكرد:

استناداً إلى مسؤولين أكراد من أعلى المستويات، لمّحت أنقرة لأربيل أنها لا تدعم الطموحات الكردية بالاستقلال. كانت هذه نقطة تحول بالنسبة للأكراد، والصاعقة التي حطمت طموحاتهم للاستقلال على المدى القريب.

منذ عام ٢٠١٤، حدّد رئيس الوزراء التركي (حاليا الرئيس) أردوغان أنه يؤيد استقلال كردستان العراقية في ظل تهيئة الظروف الصحية. وهو موقف منطقي بالنسبة لتركيا والولايات المتحدة، وكذلك للأكراد.

بالرغم من أن للكرد وجهات نظر مختلفة مع دوافع أردوغان حول وجهة نظره، فإنهم الآن مقتنعون بها رغم الإحباط، لكنهم يقبلون بالحقيقة، مع استبعاد الاستقلال على المدى القريب، لذا كان لزاماً على الأكراد أن يعملوا على شيء قابل للتطبيق مع بغداد بخصوص النفط.

٢- قلق الأكراد الحقيقي حول أمنهم:

داعش (أو الدولة الإسلامية) ليست على بعد عشرة أقدام من الأكراد، والبيشمركة لم تعد سيئة كما بدت في الأيام الأولى من آب/أغسطس، إذ تفاجؤوا بهجوم داعش المفاجئ عليهم، إلا أنهم لم يكونوا جيدين بالقدر الذي كانوا عليه ذات مرة، ولا حتى بالقدر الذي تصوره الأكراد؛ لقد صدموا الأكراد في الصميم.

كلما أراد الأكراد الاستعانة بأمريكا، فإنهم يشتركون بحالة جنون العظمة

التي لدى إسرائيل بخصوص أمنهم، لأن لديهم تاريخاً مشابهاً من الاضطهاد والذبح كالذي حصل مع اليهود.

حتى يشعروا بالأمن العسكري والأمان، سيكون من الصعب عليهم التفكير بالاستقلال، وهذا من شأنه أن يدفعهم لإيجاد علاقة وظيفية مع بغداد.

٣- تراجع أسعار النفط:

انكمش كل من بغداد والأكراد بشكل حاد مع انخفاض أسعار النفط الكبير. على مدى السنوات الثلاث الماضية، آذت حرب العصابات التي كانت بينهم حول صادرات النفط كلا الجانبين.

كانت معظم الشركات النفطية العالمية قلقة من الإقدام على الاستثمار النفطي لدى الجانبين؛ كان الأكراد يبيعون نفطهم بصعوبة كبيرة، وبذلت بغداد وقتاً وجهداً كبيرين لتحجيم صادرات النفط من الإقليم بدلاً من العمل على تعزيز صادراتها من باقي المحافظات.

أجبر انهيار أسعار النفط الطرفين على وضع خلافاتهم جانباً والعمل سوية لتلبية متطلباتهم المالية الحيوية، لا سيما أن الاحتياجات تضاعفت بشكل كبير بسبب الحرب ضد داعش.

حتى إذا ما غيرت تركيا موقفها الحساس من استقلال إقليم كردستان، وأصبح تهديد الأمن الذي تفرضه داعش بمثابة قضية أساسية للاستقلال، فإن أسعار النفط المنخفضة تفرض تحدياً اقتصادياً للاستقلال.

٤- تأمين حقول كركوك وصادراتها يضع الأكراد في موقف قوي جداً:

إذا ما عكست تركيا سياستها ولم تضع حكومة الإقليم في وضع سلبي على المدى القريب، سيكون لهم موقف إيجابي وكبير في استغلال نفط كركوك وبيعه وتصديره على المدى البعيد.

مع كركوك، يستطيع الأكراد تصدير ما يقارب ٥٠٠ ألف برميل يومياً، والتي من شأنها أن تكون أكثر من كافية لتلبية احتياجاتهم المالية إذا ما عاد سعر البرميل إلى ١٠٠ دولار تقريباً.

وطالما بقي سعر النفط منخفضاً، لن يتمكن الأكراد من الاعتماد على أنفسهم حتى مع إنتاج النفط من كركوك.

على كل حال، وعلى المدى البعيد، من المحتمل أن ينتعش سعر النفط، ويمكن للحقول الإضافية التي تحت سيطرة حكومة الإقليم أن تؤدي دورها.

وهذا يعني أن وجود كركوك ضمن سيطرة حكومة إقليم كردستان من شأنه أن يسمح للأكراد ببناء الأساس الاقتصادي للاستقلال في وقت لاحق.

٥- حيدر العبادي هو إنجاز كبير:

كان أمراً مثيراً للإعجاب بما فيه الكفاية أن العراقيين (بمساعدة كبيرة من إيران والقيادة الشيعية في النجف) كانوا قادرين على استبدال نوري المالكي من رئاسة الوزراء. والأكثر إثارة للإعجاب أنهم تمكنوا من اختيار حيدر العبادي خلفاً له.

كما أشار لي العديد من السياسيين العراقيين على مدى الأشهر الماضية، كان هناك مرشحون سيئون متاحون.

في حين أنه مازال من المبكر جداً أن نتحدث أو نفترض أن العبادي هو الشخص المخلص للعراق، مع ذلك لم يعد هناك أي شك في أنه يحاول جاهداً أن يفعل الشيء الصحيح، واتخاذ عدد من الخطوات الهامة، وإن كانت صغيرة في هذا الاتجاه.

إقالة العديد من أسوأ القادة العسكريين من فترة المالكي، الاتفاق على تشكيل وحدات عسكرية من السنة، الاعتراض على تولي هادي العامري

حقيبة الداخلية، والآن عقد صفقة مع الأكراد كلها تثبت أن العبادي على استعداد للقتال وتحمل المخاطر للقيام بما هو ضروري للحفاظ على استمرار العراق في الطريق الذي تأمل الولايات المتحدة أن يمضي فيه.

الأكراد أدركوا ذلك وأكدوه بشكل متكرر في اجتماعاتهم. هذا سبب رئيسي جعلهم راغبين في تقديم التنازلات في هذه الصفقة، التنازلات التي رفضوا تقديمها في عهد المالكي، لأنهم يعتقدون أن العبادي يحاول أن يؤدي ما هو صحيح.

هذه العوامل الخمسة مهمة، وجميعها تبدو أنها ستعمل لبعض الوقت القادم. يشير هذا إلى وجود أساس معقول لبغداد وأربيل لمواصلة العمل سوية في المستقبل المنظور. لكن ليس علينا أن نتوقع انتهاء قضية الأكراد عند هذا الحد.

بالتأكيد تمتع الأكراد بفترات أكثر راحة (أو أقل من عدم الراحة) كجزء من العراق، لكن بشكل عام لم يكن التاريخ سعيداً دائماً. لمعظم القرن الماضي، كان الوجود الكردي ضمن العراق مصدراً لعدم الاستقرار والعنف لكلا الجانبين.

لهذا، فإنه يعد من العار عدم حصول الأكراد على الاستقلال بعد اجتياح الولايات المتحدة للعراق في ٢٠٠٣، أو بعد اجتياح داعش في حزيران ٢٠١٤، أو أي وقت بينهما. كلا من الأكراد والعراقيين سيكونان في أفضل حال إذا ما حدث طلاق ودي بينهما.

ما هو أكثر من ذلك، على الأقل بعض — وربما كل — الحوافز التي خلقت الظروف للتوصل إلى هذه الصفقة سريعة الزوال.

من الصعب أيضاً التكهن بعدم عدول الأتراك عن فكرة رفض الاستقلال الكردي، لكن ليس هناك سبب لنعتقد أن معارضتهم لفكرة الدولة دائمة،

حيث يعمل الأكراد فعلاً وبجد لبناء قدراتهم العسكرية، وصفقتهم الجديدة مع بغداد تساعد على تسهيل ذلك.

من المحتمل أن تنتعش أسعار النفط في مرحلة ما، وسوف يحافظ الأكراد على توسعة إنتاجهم وقدراتهم التصديرية. وعندما يفعلون ذلك، بما فيها كركوك تحت سيطرتهم، سيجعل الاستقلال الاقتصادي واضحاً في تلك المرحلة.

علاوة على ذلك، في مرحلة ما، سيواصل حيدر العبادي مواجهة أعقد القضايا التي تواجه العراق، والمرتبطة بهيكل الحكومة ومدى عدم مركزية سلطتها. انضم السنة العرب إلى الأكراد في تفضيل شكل أكثر تطرفاً من أشكال الفدرالية اللامركزية، والتي يعارضها العديد من الشيعة.

حرص العبادي على عدم الكشف عن وجهة نظره بهذا الموضوع، لكن سيكون من الصعب عليه إقناع العديد من أوساطه لقبول الطلبات للعرب السنة والأكراد.

عندما تلتقي أطراف هذه القضية، ربما يقسمون العراق مجتمعياً وسياسياً مجدداً، وربما يبدأ الأكراد بالتفكير بالاستقلال مرة أخرى.

> وكما قال وزير النفط عادل عبد المهدي في «قمة مجلس الأطلسي» في اسطنبول في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر:
>
> «منذ إنشاء العراق والنفط يشكل سبباً للحروب والنزاعات ونحن الآن نريد أن يكون سبباً للسلام والتعاون».